الخمور فى الولايات المتحدة

بين الإقرار والإلغاء

فى سنة ١٩١٧ منعت الخمور صناعة وتجارة وتناولا فى الولايات المتحدة الأمريكية ومر مشروع الإلغاء فى البرلمان بأكثرية عظيمة ، فان الموافقين على المشروع فى مجلس النواب كانوا ٢٨٢ صوتا ضد ١٢٨ ، وكان الموافقون فى مجلس الشيوخ ٤٧ ضد ٨

و بقى قانون الإلغاء نافذا إلى سنة ١٩٣٣ حين ألغى وأعيد شرب الخمور ، و يحسن بنا أن ننظر فى تاريخ هذه الحركة وأثرها فى الولايات المتحدة مع بحث الأسباب التى جعلت الأمريكيين يعودون إلى الترخيص بعد الإلغاء .

ترجع حركة إلغاء الخمور فى الولايات المتحدة إلى ما قبل مائة سنة ، والكنيسة هى صاحبة الفضل الأول فى هذه الدعوة لأن قسيسيها كانوا أكبر الدعاة الى المنع ، ففى سنة ١٨٣٧ ألفت لجنة فى برلمان ولاية ماين بحثت موضوع المشروبات الروحية وأوصت فى تقريرها بضرورة منع الخمر . وفى سنة ١٨٤٦ سن قانون فى هذه الولاية لمنع المشروبات التى يكثر فيها الكحول وأجيز تناول المشروبات الخفيفة ، وهذا هو أول قانون لإلغاء الخمور فى الولايات المتحدة . ولكن التمييز بين المشروبات الخفيفة والمشروبات الثقيلة جعل تنفيذ هذا القانون سيئا . ولذلك قدم مشروع جديد للمنع التام فى برلمان ولاية ماين فوافق عليه البرلمان فى يومين ومنعت الخمور كافة من هذه الولاية .

وأخذت الحركة من ذلك الوقت تنتشر فى الولايات الأخرى حتى أنه بين سنتى ١٨٥١ و ١٨٥٥ تم الإلغاء فى ١٣ ولاية من ٣١ هى مجموع الولايات المتحدة فى ذلك الوقت . وكل ولاية من هذه الجمهورية أو الاتحادية الكبرى مستقلة لها مجالسها التشريعية وتستطيع أن تسن قوانينها الداخلية . وتألف حزب سنة ١٨٦٩ لإلغاء الخمور كان له أعضاء فى جميع الولايات ، وكان الإلغاء والإبقاء من موضوعات الانتخابات للرياسة وللبرلمان من ذلك الوقت إلى إن كانت سنة ١٨٩٣ حين تألفت " عصبة مكافحة الحانة " والى هذه العصبة التى نمت وقويت وكثر أعضاؤها يعزى الإلغاء العام الذى تم فى سنة ١٩١٧

وكان دعاة الإلغاء يتألفون من قسيسى الكنائس البروتستانتية ومن أصحاب المصانع ومن أساتذة الجامعات ، أما دعاة الإبقاء فكانوا يتألفون من بعض قسيسى الكنائس الكاثوليكية ومن الجرائد التى أفسدتها رشوة شركات الخمور .

وفى السنة الأولى لقانون الإلغاء كان التنفيذ تاما تقريبا ، وصعد على إحكام التنفيذ أن الحرب الكبرى كانت قائمة فكان معظم الشباب محندين أو تحت التمرين أو فى المصانع الحربية ولم يكن ثم مجال للتسامح فى التنفيذ. وكتبت "آنسة جين أوامر وهى مصلحة اجتماعية عن الأثر الحسن الذى أحدثه هذا القانون فى السنة الأولى فى مدينة كاشيكاجو فقالت :

" كما نرى هنا حول هول هاوس العربات وهى تلقى شحناتها من زجاجات الوسكى والبيرة ، وكانت الفاقة والشقاء يفجعان النفس ، ولكن كل هذا قد تغير وكأننا قد انتقلنا إلى عالم آخر ، فان فقراءنا يستبدلون الان بمنازلهم المهدمة منازل أخرى حسنة ، وقد ارتفع مستوى الحياة كله ، ونقصت المشروبات وكذلك نقص مجهودنا فى اصلاح العائلات التى حطمتها الخمر ، ولا نكاد نجد بيوتا قبيحة أو عائلات مهملة كتلك التى كنا نعالجها أيام بيع الخمور ، وانى لأكره أن أرى عودة الخمور مهما يكن الثمن " .

ولكن الأيدى التى كانت تشرف على تنفيذ القانون تراخت ، وكثرت الصالونات ومصانع الخمور الخفية كما كثر التهريب من مكسيكا وكندا بل ومن الأقطار النائية، واستطاع كل هؤلاء أن يصطنعوا بالرشوة عددا كبيرا من الشرطة التى كان رجالها يتغافلون عن التهريب، ومع كل ذلك نجد أن "افنجلين بوث" زعيمة أو قائدة جيش الخلاص تقول فى سنة ١٩٣١ أى بعد سن هذا القانون بنحو ١٤ سنة إن عدد السكارى الذين كان ينقطهم جنود "جيش الخلاص" قبل الالغاء كان يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٣٠٠ كل يوم ، فى حين أن فى تلك السنة (١٩٣١) حتى مع التهريب والبيع الخفى قد نزل عدد السكارى الى ٤٠٠ كل يوم .

وكان من أثر الإلغاء أن زاد انتاج العمال فى المصانع لأن الخمول الذى كان ينشأ فى الصباح من السكر السابق قد زال ، كما أن التأخر عن العمل أو الانقطاع قد زال كلاهما أيضا ، وزاد المدخر فى صناديق الادخار بالبريد والبنوك .

ولكن سعى دعاة الخمور — وهم فى الأغلب من صانعيها والمتجرين بها — لم ينقطع منذ الإلغاء، وكانوا يعنون على الحكومة الفساد الذى تفشى فى الأمة بالإقبال على الحانات السرية ومافيها من غوايات مختلفة، وحدث فى سنة ١٩٣٠ أن رفعت الحكومة المركزية (حكومة واشنطون) دعوى ضد اثنين أحدهما باع خمرا والآخر اشتراها ، وطلبت الحكومة معاقبة الاثنين باعتبارهما شركاء فى جريمة واحدة ، وأخذت هذه القضية تتنقل حتى وصلت الى المحكمة العليا التى حكمت بأن المشترى غير مسئول وأن العقوبة يجب أن تنحصر فى البائع ، وكان هذا الحكم صدمة كبيرة لدعاة الإلغاء لأنه جرأ الجمهور على شراء الخمور المهربة .

وفى سنة ١٩٣٢ دعا الديمقراطيون الى إعادة الخمور وكسبوا الانتخابات على هذا الأساس. وفى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وافق ثلاثة أرباع الولايات على إعادة الخمور أى إلغاء قانون الإلغاء فأصبح بيع الخمور مباحا .

ولكن الحركة الداعية الى منع الخمور لم تمت ، بل هى الآن فى ازدياد ونمو ، وأعظم دعاتها الان كما كانوا قبل عشرين أو خمسين سنة من القسيسين والصناعيين ، كما يدل على ذلك كتاب أخرج سنة ١٩٣٣ بعنوان "نحو ضبط الخمور" ألفه القسيس فوزديك والصناعى روكفيلر (ابن الثرى المليونى روكفيلر) والصحفى سكوت .

وهؤلاء الثلاثة يدعون إلى تحديد الخمور ومنع بيع المشروبات الثقيلة مثل الوسكى أو الكونياك والترخيص ببيع الخمور الخفيفة مثل النبيذ أو البيرة .

ومن المزاعم التى كان يزعمها دعاة الخمور أيام الإلغاء أن العربدة كثرت بالإلغاء ، ولكن هذه المزاعم تنقضها الإحصاءات الجديدة بعد العودة الى الخمور ، فقد زادت حوادث السكر التى أدت سنة ١٩٣٦ الى "مخالفات" مسجلة تزيد ١٠٢,٦ فى المئة على ما كانت عليه سنة ١٩٣٢ وتبلغ الوفيات من التسمم الكحولى نحو ١٠٠,٠٠٠ كل عام ، وكانت حوادث القتل بالاتومبيل التى ثبت فيها سكر السواقين سنة ١٩٣٣ تبلغ ٢٢٩٤٣ حادثة فزادت إلى ٣٥٥٦٢ حادثة سنة ١٩٣٤ أى بزيادة ٥٥ فى المئة فى سنة واحدة .

والحركة القائمة الآن فى الولايات للعودة الى المنع قوية وهى تتجه نحو الغاء الخمور الثقيلة وزياد الرقابة الحكومية على نحو الأسلوب المتبع فى أسوج حيث لا تباع للجمهور غير الخمور الخفيفة التى تحتوى مقدارا صغيرا من الكحول ، والبائع فى الحانة هو موظف من موظفى الحكومة وهو لا يعطى الخمر لمن يبدو عليه السكر كما أنه لا يبيع الزجاجات إلا ببطاقات شهرية حتى لا يمكن أحدا أن يشترى ما يشاء ويشرب فى البيت . وفى فنلندا نظام أكثر تقييدا من هذا النظام وأقرب الى المنع التام .

واعتقادنا أن حركة الالغاء فى الولايات المتحدة تنمو نموا متواصلا . وأعظم ما يقويها كثرة الحوادث من الأتومبيلات التى يسوقها أصحابها وهم منتشون أو سكارى .